

اللجنة الاولى
الجلسة ١٠
المعقودة يوم الجمعة
١٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية
UN/58
1990
28
1090

محضر حرفي للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

بيان من الرئيس

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.10
14 November 1990
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

بنود جدول الأعمال ٤٥ إلى ٦٦ ، والبند ١٥٥ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد كوميساريو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه

لشرف عظيم أن أتقدم إليكم يا سيدي بأحر التهاني على انتخابكم بالإجماع رئيسا لهذه اللجنة الهامة جدا . ويشق وفدي كل الثقة بأن عملنا سيتوج بالنجاح بفضل توجيهاتكم الماهرة ، وبأننا سنتمكن من تحقيق النتائج الإيجابية التي يتوقعها العالم في ظل الظروف الحالية المواتية . ونتقدم أيضا بتمنياتنا الطيبة إلى أعضاء مكتب اللجنة الآخرين .

قبل خمسة وأربعين عاما تقريبا وُضعت نهاية لأكثر المجازيات في تاريخ البشر وحشية ، وذلك بهزيمة النازية والفاشية في أوروبا . ولم يمض وقت طويل حتى حل محل المجازية ما يسمى بالحرب الباردة ، وهي التي حدّدت بدورها النظام الدولي الذي عرفناه حتى وقت قريب . واليوم ، يدخل العالم حقبة ما بعد الحرب الباردة ، حيث تتحول مظاهر التنافر والتوتر بين الدولتين العظميين ، بصورة متزايدة ، إلى أشياء تمّت إلى الماضي ، محلية الطريق أمام التعاون والحوار بين الدولتين . وكانت للعلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أصداء إيجابية من حيث إعادة تشكيل العلاقات بين الدول ، استنادا إلى الاحترام المتبادل والتقدير المتزايد بالأحكام المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

وكتتويج لتلك العمليات بدأ المجتمع الدولي يجني ما يسمى بعوائد السلم .
 وشاهدنا في السنة الحالية وحدها أحداثا لم يسبق لها مثيل في تسوية المسائل الدولية
 التي استعصت حلولها لوقت طويل على حكمة الكثير من رجال الدولة والسياسيين . ويمثل
 استقلال ناميبيا ، وآفاق التغيير في جنوب افريقيا ، وإعادة توحيد اليمينين ، وبزوغ
 دولة ألمانية واحدة أهم الأحداث التي استفادت من ظهور التعاون الوثيق والتفاهم
 المتبادل .

وُثِرَجم أشر التقارب أيضا الى تقدير متزايد للحاجة الى تسوية المنازعات
 بالوسائل السلمية في كل أنحاء العالم وزيادة الاعتراف بدور الأمم المتحدة وسلطتها .
 ونشهد مع بالغ التقدير اشترك الأمم المتحدة بنجاح في الجهود الرامية الى
 استعادة السلم والاستقرار في بقاع مختلفة من العالم . ونلاحظ مع الارتياح ، أن السلم
 تحت رعاية الأمم المتحدة أصبح وشيكا في كمبوديا والمصحاء الغربية .

وعلى الرغم من كل هذه التطورات المشجعة ، ما زال بعض القلق يساورنا إزاء
 مسائل نزع السلاح ، ولاسيما مسألة نزع السلاح النووي .

فما برح نزع السلاح النووي يحتل الأولوية في الجهود الرامية الى تحقيق نزع
 سلاح عام وكامل . وستظل دوما مسألة الأسلحة النووية ، التي تحمل في طياتها امكانية
 المواجهة النووية ، أشد المسائل خلافة في مجال نزع السلاح ما دامت التجارب النووية
 ينادى بها كوسيلة هامة ولازمة في المفاهيم العسكرية والاستراتيجية لبعض البلدان .
 ونجد أن من العسير علينا أن نوافق على مفهوم جدوى الأسلحة النووية . ويبدو أن
 الدوافع التي ولدت الحرب الباردة ، ومن بينها سباق التسلح الذي يترسخ بصفة خاصة
 في المجال النووي ، تتلاشى تدريجيا . ولهذا السبب لا يسعنا أن نرى أساسا منطقيا
 لتفضيل مواصلة تحسين تلك الفئة من الأسلحة .

وفي هذا الصدد أبرز العديد من المتكلمين الذين سبقوني أهمية التوصل الى
 حظر شامل للتجارب النووية . ويود وفدي أن يضم صوته الى تلك الدول في الإعراب عن
 تأييده الكامل لعقد مؤتمر في عام ١٩٩١ لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام
 ١٩٦٣ ، وتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ونرى أن أي مؤتمر ناجح سيكون

حجر الزاوية في الجهود الرامية الى إزالة الاسلحة النووية من على وجه البسيطة .
ونلاحظ مع بالغ الرضا أن مؤتمر نزع السلاح قد اتخذ مقرا بإعادة إنشاء اللجنة
المخصصة للنظر في مسألة الحظر الشامل للتجارب .

ونحن نشجع الدول النووية على أن تعلن ، انفراديا أو من خلال اتفاق ، عن وقف
اختياري لكل التجارب النووية ريثما يتم التوصل الى اتفاق رسمي بشأن حظر للتجارب
النووية . ولا شك أن هذا الإعلان سيكون خطوة أولى وإسهاما رئيسيا نحو الوقف النهائي
لكل التجارب النووية .

شمة صلة وثيقة بين الحاجة الى حظر شامل للتجارب النووية وتنفيذ معاهدة عدم
الانتشار .

في بياني في الدورة الاخيرة ، أتيحت لي الفرصة أن أعلم هذه اللجنة بعزم
حكومتي على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . ويشرفني أن أعلن اليوم رسميا أن
موزامبيق قد انضمت بالفعل الى المعاهدة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وقد انضمامنا الى
معاهدة عدم الانتشار بوصفنا بلدا محبا للسلم وملتزما حقا بمثل السلم ، أملين في
أن يحقق ذلك عالما يخلو من تهديد المحرقة النووية . وقد اتخذنا ذلك القرار لاننا
نؤمن بحق أن المعاهدة ، على الرغم من حالتها الخلافية ، كان من الجدير التوقيع
عليها نظرا لقدرتها المحتملة على الإسهام في تحقيق السلم ونزع السلاح .

وتابعت حكومتي باهتمام شديد أعمال المؤتمر الاستعراضي لاطراف معاهدة عدم
انتشار الاسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في جنيف . ومع ذلك لاحظنا ببالغ الاسف أن ذلك
المؤتمر الاستعراضي عجز عن التوصل الى صياغة بتوافق الآراء لإعلانه الختامي .

ويكشف هذا الحادث عن تعقّد المشاكل المتمثلة بجهود نزع السلاح العالمي على
المعيد المتعدد الاطراف . وهذا دليل واضح على اختلاف وجهات نظر الدول الاعضاء في
مسألة رئيسية تتعلق بالنهج السليم الذي ينبغي اتخاذه لتحقيق الاهداف التي نسعى
اليها جاهدين في ميدان نزع السلاح النووي تحقيقا فعالا . وينبغي ألا نستخف بتلك
الخلافات حول هذا النهج ، لما لها من آثار عميقة تمس صميم جهود نظام معاهدة عدم

الانتشار ذاته في المستقبل . فالثقة تتضاءل عندما تكون هناك مقاومة أمام معالجة بعض الثغرات في المعاهدة .

ولئن كنا نوافق على هدف تلك المعاهدة ونقدره ، فإننا نرى أن عدم كفاية هذه المعاهدة يكمن في طبيعتها التمييزية ، فهي تجعل من المشروع لقلّة من الاطراف أن تواصل تطوير ترساناتها النووية في حين تمنع ذلك عن الآخرين . ويجدر بنا أن نلاحظ أيضا أن المعاهدة لم تنجح تماما في منع انتشار هذه الاسلحة .

ومن المهم أن توجه الجهود نحو وقف الانتشار النووي ، أفقيا ورأسيا على السواء . وينبغي ألا يتضمن عدم الانتشار النووي الجوانب الكمية فحسب ، ولكن أيضا الجوانب النوعية . ومن شأن الحظر الشامل للتجارب أن يعالج هذه المسألة بفعالية . ونرى أنه من غير الواقعي أن نجادل في صحة معاهدة عدم الانتشار وجدارتها ، من ناحية ، ونرفض فكرة الحظر الشامل للتجارب ، من ناحية أخرى . ونحن مقتنعون بأن التذكير بتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب من شأنه أن يعزز من ثقة الدول بجدوى المعاهدة وطابعها العملي .

ونحن نرحب بالطريقة الجدية التي يجري بها الآن تنفيذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، التي وُقعت منذ سنتين بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ونشني عليها . ونلاحظ مع التقدير أيضا التوصل الى اتفاقات اضافية في مجال نزع السلاح بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بغية تنشيط المحادثات المتعلقة بمعاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . إن تلك الاتفاقات ستعزز الاتجاه الحالي المؤيد لنزع السلاح .

نحن نعلق أهمية كبرى على إنشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الاسلحة النووية . ونشعر بالتشجيع العميق للتبادل المثمر لوجهات النظر بشأن تلك المسائل في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي عقد في جنيف . ونحن على اقتناع بأن المجتمع الدولي بأسره يتحرك نحو الاعتراف العالمي بالدور الإيجابي لإنشاء مثل هذه المناطق ، في مجالات نزع السلاح والسلم ، والامن والاستقرار الدوليين .

ومع ذلك ، تنزعج حكومتي من الأحداث الحاصلة فيما يتعلق بالاعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم . وقد اجتمعت اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، في دوراتها التحضيرية ، بعد تخفيض عدد أعضائها لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ نظرا للموقف السلبي الذي يتخذه بعض أعضائها . وفي رأينا أن هذا لا يتفق مع المناخ السياسي السائد الذي يحبذ المفاوضات والسعي الدؤوب من أجل الحوار والحل التوفيقى . ويحث وفدي تلك الدول على أن تعيد النظر في موقفها ، وأن تعمل بإيجابية في سبيل التبكير بعقد المؤتمر الذي سيعنى بالمحيط الهندي ، والذي سيعقد في كولومبو .

لقد انقضت ست وعشرون سنة منذ اعتماد الإعلان الخاص بجعل افريقيا منطقة لانووية . ومع ذلك ، لا تزال القدرة النووية لجنوب افريقيا تقوض جهود افريقيا في هذا الصدد . ونشير بارتياح الى ان هيئة نزع السلاح انتهت في العام الماضي وضع مجموعة من التوصيات التي اعترفت ، في جملة أمور ، بوجود القدرة النووية لدى جنوب افريقيا .

إن الجمعية العامة اعتمدت في دورتها الرابعة والاربعين قرارا يطلب اجراء تحقيق في أمر الانباء التي تفيد ان جنوب افريقيا ربما تكون قد اكتسبت قدرة تقنية على صنع قذائف تسيارية ذات رؤوس نووية . ولا نزال مقتنعين بأن التقرير سيسهم اسهاما هاما في توضيح المسألة التي تشير بالغ قلق دول خط المواجهة ، وافريقيا ككل .

ونحن نطلب من جنوب افريقيا أن تكف فورا عن زيادة تطوير قدرتها النووية ، وأن تضع كل مرافقها تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن تنضم ، لهذا الغرض ، الى معاهدة عدم الانتشار . إن سلسلة الاحداث في جنوب افريقيا دفعتنا الى أن ننظر الى المستقبل بمزيد من الشقة والتفاؤل . ونرى أن قيام مجتمع خال من الفصل العنصري في جنوب افريقيا سيكون له دون شك أثر ايجابي في التخلي عن السياسات ذات التوجه النووي .

ويشكل نزع السلاح التقليدي مكونا هاما من العملية الشاملة لنزع السلاح . وإن التطور التكنولوجي الهام في الأسلحة التقليدية جعلها لا تقل إثارة للجزع عن الأسلحة النووية . ونحن نلاحظ مع التقدير مرة أخرى أن هيئة نزع السلاح استطاعت أن تعتمد في توصياتها مجموعة من المبادئ بشأن نزع السلاح التقليدي . ومن ناحية أخرى ، يجري العمل من أجل ابرام اتفاقات هامة في أوروبا بشأن نزع السلاح التقليدي . ونجد في هذه المبادرات مدعاة للتشجيع ، نظرا الى أن أوروبا لا تزال جزءا من أجزاء العالم التي توجد فيها أكبر الحشود من الأسلحة والقوات التقليدية . والتفاهم الذي تم بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بهذا الصدد جدير بالثناء .

ونحن نؤمن بإيماننا قويا بأن جهود نزع السلاح لا يمكن أن تكلل بالنجاح إلا إذا كانت شاملة ومغطية لكل الأبعاد بما في ذلك البعد البحري . وينبغي في رأينا عدم تهميش نزع السلاح البحري لأن تكديس الأسلحة في أعالي البحار ينطوي على نفس الأخطار المحتملة . إن وفدي لا يوافق بتاتا على فكرة تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح آخر أو مسرح بديل لسباق التسلح ، مراعاة للضغط الحالي من أجل نزع السلاح على الأرض . فأشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي تتجاوز المعرفة العلمية المتاحة اليوم . والحوادث النووية على الأرض تشير إلى الهلع ، ولكن نفس الحوادث في الفضاء ستؤدي بالتأكيد إلى نتائج لا يمكن السيطرة عليها . ويجب أن نحافظ على وضع الفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للجنس البشري بأسره . ويتعين توجيه استخدام الفضاء الخارجي نحو الاستكشاف السلمي لمصلحة الجميع .

وبعد مؤتمر باريس الذي انعقد في العام ١٩٨٩ والذي جمع بين الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وغيرها من الدول المهتمة ، اعتقد معظمنا بأن اعتماد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية أصبح وشيكا . ولهذا ، يزعجنا أن المفاوضات بمسدد هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح لا تزال تتعثر . ومع ذلك ، فما زلنا نعتقد أن الجهود مستضاعف لكي يتم دون ابطاء إبرام اتفاقية بشأن تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية . ونشارك الرأي القائل أنه ينبغي الاتفاق على موعد أقصى لإبرام مثل هذه الاتفاقية . ويمثل الاتفاق الثنائي الذي أبرم في الصيف الماضي بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في هذا المجال إنجازا بالغ الأهمية .

إن مفاوضات نزع السلاح الكيميائي هي من أبرز الأمثلة التي يمكن للمرء أن يقدمها لإظهار العلاقة الجوهرية والطابع التكاملي القائم بين الجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح . وينبغي ألا يحل أي منهما محل الآخر لأن الخطر الناجم عن المستوى الحالي للأسلحة يشغلنا جميعا . وهذا ينطبق على مفاوضات نزع السلاح بجميع أنواعه وفئاته وأصنافه .

إننا إذ نعرب عن تقديرنا للتحسن الحاصل في مجالات عديدة من نزع السلاح ، وإذ ننظر بشيء من التفاؤل الى المستقبل ، نلاحظ أيضا بروز ما يؤسف له من تهديدات جديدة غير عسكرية للسلم والأمن العالميين . وأنا اتفق مع الأمين العام عندما يقول في تقريره عن أعمال المنظمة أن على الأمم المتحدة :

"... أن تسعى الى إزالة بذور الحرب في جميع مناطق العالم وأن تواجه بشكل مباشر ، في قيامها بهذا المسعى ، بداية ظهور مصادر جديدة للخزاع في عصرنا . وأن المنظمة يتعين عليها أن تعمل كأداة أساسية لنشر روح التعاون في المجالات التي ليست ، على ما يبدو ، مجالات سياسية ولكنها مجالات لها آثار سياسية عميقة" . (A/45/1 ، ص ٣)

إن المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية ، مثل الاتجار بالمخدرات والأمراض المتوطنة ، والمشاكل التي لها طابع اقتصادي ، مثل الفقر والدين الخارجي والتخلف ، الى جانب المشاكل البيئية ، تشكل التهديد الحقيقي للجنس البشري الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يتعلم كيف يواجهه . إنها مشاكل تتجاوز جهود الدول منفردة وتتطلب نهجا عالميا .

لقد حاول المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية أن يرد على هذه التحديات الجديدة . ولهذا السبب ، تصبح الحاجة الى التنفيذ العاجل لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر ، واحدة من أكثر المسائل الحاحا إذا أردنا تجنب المأساة في المستقبل القريب .

إننا ، إذ ندخل عقد التسعينات ، نرى أن الوقت قد حان لتفتتح اللجنة الاولى على النحو المناسب الجو السائد في الساحة الدولية لكي تحسن أعمالها وتعالج المسائل المدرجة في جدول أعمالها بمزيد من الواقعية والروح العملية ، ونرى أن التحدي الذي لا يزال يواجه اللجنة في مجال اختصاصها هو ترجمة الجو الحالي الى تدابير ملموسة لنزع السلاح . وفي سعيها الى ذلك ، عليها أن تنظر بجدية في مسائل جعل أساليب عملها أكثر كفاءة وفعالية بدرجة كبيرة . وفي هذا الصدد ، أود أن أتعهد بأن وفدي سيتعاون معكم سيدي الرئيس في هذه الجهود .

السيد زلنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية
عن الروسية) : أود أن أنقل اليكم سيدي تهاني وفدي لانتخابكم بالإجماع رئيسا لهذه
الهيئة الهامة ، وهي اللجنة الأولى . وفي الوقت نفسه ، أتمنى لكم النجاح في بلوغ
الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها .

ليس من قبيل المبالغة القول بأن المجتمع العالمي يواجه الآن مرحلة حاسمة
حقا في تاريخه . فالتفكير السياسي الجديد والابتعاد عن أساليب المجابهة من أجل
تحقيق التعاون البناء وحل المشاكل الدولية بالوسائل السياسية ، أمور بدأت تحدث
تأثيرها في العلاقات بين الدول . ومن شأن تعاظم الوعي بالخطر الداهم وبعدم جدوى
الاعتماد على القوة العسكرية في عصرنا الحالي ، عصر القذائف والأسلحة النووية ، أن
يجعلنا نأمل في تحقيق نوع جديد من السلم يكون متسما بالاستقرار والديمومة . إن
الأفكار التي كانت تبدو حتى الآن القريب غير واقعية أو مجرد عبارات بلاغية أصبحت
اليوم ، أو هي في سبيلها لأن تصبح ، أساسا لإجراءات عملية تجري صياغتها في اتفاقات
محددة . وحتى عدوان العراق على الكويت ، الذي يمثل ردة مغرقة إلى ذلك النوع من
التفكير والسلوك الذي عفا عليه الزمن ، قد بين أن ذلك الزمن قد تغير ، إذ أن جميع
بلدان العالم تقريبا أدانت هذا العدوان إدانة حازمة ، واتحدت ضده ، وطالبت بتسوية
عادلة للنزاع .

وكما هو الحال بالنسبة للأمن القومي لكل دولة ، لا يمكن للأمن العالمي إلا أن
يكون شاملا ، وقائما على المساواة والتماثل بالنسبة للجميع . وعلاوة على ذلك ، يتضح
أكثر فأكثر أن الأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه بحشد جامع للأسلحة المتزايدة التطور ،
وإنما يتحقق بإجراء خفض للأسلحة إلى أدنى مستوى من الكفاية يتفق عليه بالتفاوض ،
وهذا يعني توفير قدرة عسكرية تكفي لضمان الدفاع عن كل بلد ولا تكفي لشن عدوان .

إن عملية نزع السلاح المتبادل والمتوازن تعزز الأمن وتنهض بالشقة والتعاون
المستقر . ويسرنا أن نلاحظ أنه قد أصبح بوسعنا أخيرا أن نتكلم عن مفهوم أخذ في
الظهور هو مفهوم السلم الدائم المستقر على مستويات متدنية تدريجيا من القدرات
العسكرية . ومن الدلائل المشجعة كذلك الانجازات الكبيرة التي تحققت مؤخرا في هذا
المجال . فهذه المنجزات هامة بشكل خاص في عالم مازال حاشدا بشكل خطير بالأسلحة ،
ومنها ترميمات هائلة من الأسلحة النووية والكيميائية وعلى ضوء هذه الحالة ، يكون
من الضروري تنفيذ الاقتراح القاضي بأن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بوضع
وإبرام اتفاق بشأن التدابير اللازمة لحفظ مخاطر اندلاع حرب نووية . ومن الأهمية

يمكن أن تتحول عملية نزع السلاح البادئة الآن الى عملية عالمية مستمرة ومتنامية باطراد وتعمق .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي أعلنت رسميا عن عزمها الالتزام بالمبادئ التي تستهدف بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل ، لتؤيد الاستمرار في وضع تدابير محددة ومتعاقبة في ميدان نزع السلاح النووي . ونرى في هذا الصدد أن من الضروري اتخاذ تدابير لمتابعة أول تدبير سجله التاريخ في مجال نزع السلاح الحقيقي ، ألا وهو إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى . ونحن نتطلع بآمال عريضة - تزايدت كثيرا بعد المحادثات المثمرة التي عقدت هنا في نيويورك في أوائل الشهر الحالي بين وزير الخارجية السوفياتي إدوارد شيفاردناتس ووزير خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر - الى استكمال المحادثات السوفياتية الأمريكية بنجاح بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وخفضها . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن من الأمور الحتمية مواصلة المفاوضات دون إبطاء بغية إجراء المزيد من التخفيضات في هذه الأسلحة بما يؤدي الى القضاء الكامل عليها . ومن الضروري الإبقاء على الزخم الحالي والمضي قدما بشكل مستمر وحازم لجعل عملية نزع السلاح النووي عملية لا رجعة فيها .

وكخطوة وسيطة على طريق القضاء النهائي على الأسلحة النووية يمكن اتخاذ وتنفيذ تدابير لخفض مخزونات الأسلحة النووية على أساس مفهوم واضح للحد الأدنى من الردع النووية . ومن المناسب جدا البدء في إعداد دراسة شاملة عن هذه المشكلة المعقدة بإجراء مشاورات مضمونة عن هذا الموضوع فيما بين خبراء محنكين ينتمون الى جميع الاطراف المعنية داخل الأمم المتحدة وفي إطار مؤتمر نزع السلاح .

ومن المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح النووي مسألة تتعلق بالأسلحة النووية التكتيكية . لقد آن الاوان لكي تشمل عملية المفاوضات جميع أنواع هذه الأسلحة ، على أن يتم أولا وقبل كل شيء تناول مسألة خفض الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا .

(السيد زلنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن دواعي التشجيع الكبير لنا في هذا السياق تخلي منظمة حلف شمال الأطلسي المعلن عن خططها الخاصة بتحديث مدفعيتها النووية وقذائفها من طراز لانس ، واستعدادها لاختراع الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا للمفاوضات . وهذه الخطوات إلى جانب ما يقوم به الاتحاد السوفياتي حاليا بشكل منفرد بسحب ٥٠٠ رأس نووية من أراضي حلفائه ، وخفض ١٤٠ منمة إطلاق قذائف تكتيكية و ٢٢٠٠ قطعة مدفعية ذات قدرة نووية قبل نهاية العام الحالي من أوروبا ، من شأنها أن تهيئ الظروف المؤاتية للمفاوضات بشأن الترسنات النووية التكتيكية . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية القضاء التام على هذه الأسلحة ، بما في ذلك المكونات النووية للذخائر المزدوجة الغرض فضلا عن نظم الإيصال ، أي الطائرات ذات القدرة النووية .

ومما لا شك فيه أن الوقف الفوري للتجارب النووية يمثل أولوية قصوى ومسألة ذات أهمية غير عادية لاستئصال شائفة الأسلحة النووية . ومن شأن الحظر الشامل للتجارب أن يشكل حاجزا منيعا أمام عمليات تحديث وتعديل الأسلحة النووية واستحداث أنماط جديدة منها ، وهي عمليات يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغير كبير في توازن القوات وتخل بالاستقرار الشامل . وقد تم طرح عدد من المبادرات عن السبل الممكنة للاضطلاع بهذه المهمة ، بما في ذلك اقتراح بتوسيع نطاق تطبيق معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ الخاصة بحظر التجارب النووية في ثلاث بيئات بحيث تشمل التجارب الجوفية أيضا ، الأمر الذي يعني أنه سيصبح هناك في واقع الأمر حظر شامل لكل التجارب . ونحن نتطلع إلى إجراء مناقشة شاملة لهذا الموضوع في المؤتمر الاستعراضي القادم لهذه المعاهدة الذي سيعقد في موسكو في عام ١٩٩١ .

إن الاقتراح السوفياتي الداعي إلى إجراء وقف اختياري متبادل للتفجيرات النووية من جانب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اقتراح يمكن أن ينفذ في أي وقت وقد تكرر التأكيد عليه في هذه القاعة . ومما لا شك فيه أن هذا الوقف الاختياري سيمهد السبيل لإجراء مفاوضات ناجحة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ولعل الكثيرين من ممثلي الدول المشتركين في هذه اللجنة يتذكرون المناقشة المطولة والمدعّمة بالحجج والامانيد التي ظلت مع ذلك مناقشة عقيمة ، أي المناقشة التي دارت حول تحديد الأولوية بين نزاع السلاح والتحقق الدولي وإيهما يسبق الآخر . وقد بينت الأحداث الآن الرد الواضح على ذلك ، وهو أنه لابد أولاً وقبل كل شيء من توفير الإرادة السياسية للاتفاق . واليوم يكون قد مضى ما يقرب من ٣٠ عاماً على إبرام معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، التي مثلت بداية مشجعة في الجهود الرامية إلى حظر التجارب . وقد كان يبدو أن نجاح تلك المعاهدة يبشر بقرب التوصل إلى إتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب .

(السيد زلدكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وحتى أولئك الذين هم على دراية صحيحة بالجوانب العسكرية والتكنولوجية والتاريخية لهذه المشكلة لا يمكن أن يساورهم الآن أدنى شك في أن استمرار عدم التوصل إلى حل لمسألة فرض حظر شامل على التجارب إنما يرجع أساسا إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية الكافية من جانب دولة واحدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، دولة قامت وحدها بإجراء تجارب نووية أكثر مما قام به باقي العالم مجتمعا .

إننا نرى - بالطبع - تحركا في الاتجاه الصحيح ، ونذكر الخطوات التي تتخذ لإعادة تنشيط معاهدي العتبة لحظر التجارب لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ . وفي يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ، وبعد أربعة أيام من آخر تفجير تجريبي في نيفادا ، أعلن السيد رونالد ليمن الثاني ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة أمام هذه اللجنة :

"إن الرئيس ملتزم التزاما راسخا بالسير خطوة خطوة وبالسعي إلى التوصل إلى الحظر الشامل على التجارب بوصفه هدفا طويلا المدى للولايات المتحدة" . (A/C.1/PV.4 ، ص ٢٨)

وهذا ليس بالخبر الجديد علينا ، إذ أعلنت حكومات كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي منذ وقت بعيد يرجع إلى عام ١٩٦٣ ، في معاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب ، أنها تسعى إلى إيقاف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد وأنها عاقدة العزم على مواصلة المفاوضات تحقيقا لهذه الغاية .
(الفقرة الثالثة من معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء)

لقد انقضت ٢٧ سنة منذ صدور هذا الإعلان وسبعة أيام فقط منذ آخر تفجير نووي ، لذا لا نستطيع أن نلوم المجتمع العالمي على تبرمه . فقد انتظر أكثر من ربع قرن لتحقيق هذه الغاية .

وبالرغم من أننا جميعا نعيش في عالم واحد ، لكن يبدو أن سرعة مرور الزمن تتفاوت من مكان لآخر . وعلى ذلك ، فإن أولئك الذين يعيشون بالقرب من مواقع التجارب أو في مدن عانت من القنبلة الذرية ، أو في مناطق تلوثت نتيجة لكارثة تشيرنوبيل

محقون تماما في إحساسهم بأن الحظر الكامل للتجارب يجب أن يكون هدفا فوريا لا طويل الأجل . إنهم على حق ، وعلينا نحن الذين نسير على زمن العواصم أن نعيدهم آذاننا صاغية .

ويحدونا وطيد الأمل في أن تقوم اللجنة المختصة لحظر التجارب النووية ، التي شكلها أخيرا مؤتمر نزع السلاح ، بعمل مجد . إن المهام التي تواجه تلك اللجنة ليست بالمهام البسيطة لكنها لا تبدأ عملها من فراغ . إننا نعول عليها لتعمل على نحو مكثف ، بروح من الفهم المتبادل ودون تعثر ، كما نعول على إسهام جميع الدول المشاركة في أعمال المؤتمر ، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في أعمال اللجنة إسهاما نشطا .

ثمة رابطة وثيقة بين الجهود الرامية الى تحقيق حظر للتجارب النووية وتلك الرامية الى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . إن نتيجة المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - الذي شأرت فيه أوكرانيا كمراقب - تبين بجلاء ووضوح مدى تعقد الحالة ومدى أهمية اتخاذ تدابير لتعزيز نظام عدم الانتشار .

هناك مشكلة تتمثل احتمالا وثيقا بذلك هي مشكلة إيجاد الوسائل الكفيلة بمنع انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف ، وكذلك انتشار الأسلحة الكيميائية وغيرها من الأسلحة الحديثة ، الى جانب التكنولوجيا التي تستخدم في إنتاج تلك الأسلحة . وكلما ازداد انتشار هذه الأسلحة ، ازدادت صعوبة الوفاء بتطلع كل الأمم الى الإقلال الحقيقي من خطر الحرب والى تعزيز الأمن والى التحديد الفعال للأسلحة والى نزع السلاح .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ملتزمة تماما بمبدأ ضرورة منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والقذائف وتكنولوجيا القذائف ونحن نشاطر الرأي القائل بأن من المناسب إنشاء آلية دولية داخل إطار الأمم المتحدة تمنع انتشار الأسلحة بالغة التعقيد ، والمدمرة للغاية وما يقترن بها من تكنولوجيات . ولا بد من استخدام المؤتمر الاستعراضي لإتفاقية الأسلحة البكتريولوجية المزمع عقده في عام ١٩٩١ لتعزيز نظام هذه الإتفاقية .

(السيد زلنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد اتخاذ خطوات عاجلة لوقف انتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة . وقد ترى الجمعية العامة الدعوة الى بدء محادثات في أسرع وقت ممكن بشأن التفاوض على اتفاق دولي تحقيقا لهذا الغرض .

ونظرا لعملية نزع السلاح التي بدأت الآن وهي عملية نأمل أن تكتسب زخما ، أن الاوان لأن نفكر في إجراء دراسة جادة لشتى جوانب مشكلة إيجاد الوسائل الكفيلة بمنع إعادة استخدام المواد التفجيرية النووية التي تحرر من جراء عملية نزع السلاح ، في الأغراض العسكرية . ويمكن إجراء دراسة من هذا القبيل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاستفادة من خبرتها .

ولا تزال جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مستمرة في تاييدها للجهود الرامية الى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم وتعاون في بقاع شتى من العالم . إذ أن من شأن مثل هذه المناطق أن تعمل على إدامة تطوير علاقات حسن الجوار والثقة والصداقة بين الأمم .

إن المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية عالمية متعددة الاطراف خاصة بالحظر والتدمير الكاملين الفعالين للأسلحة الكيميائية لا تزال جارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف منذ سنوات عديدة . ونحن نطالب جميع المشاركين في المفاوضات بأن يضاعفوا جهودهم بغية وضع الصيغة الختامية للاتفاقية وفتحها للتوقيع في عام ١٩٩١ . ونحن نعتقد أن المقترح القاضي بعقد دورة لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية بغية تذليل العقبات المتبقية مقترح جيد .

ومن الموص ، اننا لا نسمع أخبارا مشجعة عن مسألة وضع الأسلحة في الفضاء فالتقدم العلمي والتكنولوجي السريع والاستكشاف السريع الانتشار للفضاء ، الذي تشترك فيه دول متزايدة العدد ، الى جانب انتشار تكنولوجيا القذائف ، كلها أمور تزيد من خطورة إمكانية استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية . لذا ، يجب أن يوضع حاجز يمكن أن يعول عليه في طريق هذا الاتجاه الذي قد يؤدي الى عواقب بالغة الخطورة ولا يمكن التنبؤ بها . لقد آن الاوان - في الحقيقة - لكي نبدأ سويا عملية مفاوضات محددة تفضي الى بحث هذه المشكلة المعوية بحثا جديا وإيجاد حل معقول لها . ونحن نقترح أن

تطلب الجمعية العامة من مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في هذه المشكلة على نحو أكثر
فعالية ، ويمكن أن يبدأ ، على سبيل المثال ، بالنظر في تدابير بناء الثقة في
الفضاء الخارجي .

إننا نتطلع بأمل كبير إلى مؤتمر قمة باريس للبلدان الأعضاء في مؤتمر الأمن
والتعاون في أوروبا ، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ، إذ سيكون التوقيع على
معاهدة بشأن القوات التقليدية في أوروبا واحدا من البنود الرئيسية على جدول
أعماله . والواقع أنه قد أُنجز الكثير بالفعل في هذا السبيل ، ويبدو أنه تحدى
التوصل إلى اتفاق على العديد من العناصر الهامة في المعاهدة .

ولذلك في أن هذه المعاهدة متصبح انجازا هاما آخر تتجلى فيه التغييرات الايجابية التي حدثت في المناخ الدولي ، وستكون مثالا على التطبيق العملي لمبادئ الفكر السياسي الجديد . وسيقوم ابرام معاهدة القوات التقليدية في أوروبا بدور رئيسي في ضمان استقرار وأمن القادة في المستقبل . كما أنه سيرمي قواعد العلاقات الجديدة في أوروبا وقواعد البناء الأمني الأوروبي المقبل . كذلك سيضع معايير قيّمة لكبح جماح سباق التسلح والانتقال إلى نزع السلاح في مناطق أخرى من العالم .

وبالتوقيع المترقب على معاهدة ستارت السوفياتية الأمريكية ومعاهدة القوات التقليدية في أوروبا ، فقد يصبح عام ١٩٩٠ حبر الزاوية في تاريخ نزع السلاح . ولكن إذا أريد لنزع السلاح أن يصبح عملية عالمية وشاملة لا يمكن عكس اتجاهها حقاً ، فينبغي أن يمتد إلى جميع جوانب النشاط العسكري وإلى جميع أنواع الأسلحة دون استثناء . وينبغي أن تستخدم تدابير بناء الثقة ، والشفافية ، والفلاسنوت والتحقق وآليات الرصد بأقصى طاقتها في كل مجال .

ويسري ذلك أيضاً بطبيعة الحال على أسلحة البحرية ، والتي تشكل جانباً هاماً من القوات العسكرية الحديثة . وفي هذا الصدد أيضاً ، طرحت بضعة اقتراحات محددة ، ولكن المناقشة الجادة والبنّاءة بشأن هذا الموضوع لم تبدأ بعد مطلقاً . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنعة بضرورة القيام بعمل دولي دون ابطاء لايجاد طريقة تتيح مد عملية بناء الثقة وتحديد الأسلحة ، التي تقدمت فعلاً في مجالات أخرى ، إلى البحار وأنشطة البحرية بشكل عام . ولا يمكن أن يظل هذا العنصر المسبب لزعزعة الاستقرار أكثر من ذلك خارج جهود نزع السلاح النشطة ، التي كانت مثمرة جداً في نواح كثيرة . ونحن نؤيد البدء فوراً في مفاوضات حول تدابير بناء الثقة في البحار والحد من أنشطة وأسلحة البحرية وتخفيضها .

وهناك مشكلة جديدة نسبياً ، تسترعي اهتماماً متزايداً وتتعلق بتحويل الصناعات والنفقات العسكرية إلى الأغراض المدنية السلمية . وينطوي مجال التحويل هذا على إمكانات هائلة ، كما ينطوي تنفيذه السليم على تعقيدات هائلة بالمثل . وفي رأينا ، أن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور مفيد في استكشاف هذه المشكلة وفي إجراء الأبحاث

(السيد زلنكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

اللازمة وفي التوصل الى توصيات مناسبة وتنظيم التعاون الدولي حول هذا الموضوع . وكان مؤتمر موسكو الخاص بالتحويل خطوة من الخطوات الاولى التي اتخذت في هذا الاتجاه . ونتوقع أن تتناول الامم المتحدة مسائل التحويل على النحو الفعال .

إن مشكلات السلم ونزع السلاح وتعزيز الامن الدولي وبناء الثقة بين الحكومات والدول هي محط اهتمام المجتمع الدولي . وتقوم الحملة العالمية لنزع السلاح التي نظمتها الامم المتحدة بدور فريد في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح النهوض بأفكار التنمية السلمية . وتكن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تقديرا شديدا لهذه الجهود التي تبذلها الامم المتحدة وهي توفر الدعم الكامل للحملة العالمية لنزع السلاح ، وتقدم مساهمات مناسبة لصندوق الحملة وتشارك في الأنشطة التي تنظمها . وتشن المنظمات غير الحكومية في أوكرانيا حملة واسعة النطاق لمناهضة النزعة العسكرية . كما نوالي ابلاغ الامين العام بتقارير دورية عنها . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد لأن تواصل تعاونها الوثيق مع الامم المتحدة وبخاصة مع ادارة شؤون نزع السلاح فيها برئاسة وكيل الامين العام السيد أكاشي فسي الاعداد لمختلف الأنشطة في اطار الحملة العالمية لنزع السلاح وتنفيذ تلك الأنشطة .

وبشكل عام ، يحتاج دور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح الى أن يزيد زيادة مطردة . وقد برهنت المنظمة على أهميتها الفريدة بوصفها المركز العالمي الوحيد للتنسيق بين ارادات ومواقف وجهود جميع الدول ، وخصوصا في تناول المسائل ذات الطابع العالمي . ولاشك أن نزع السلاح يصلح مثالا لتلك المسائل .

وهناك فكرة جديرة بالتنفيذ ، وهي الفكرة التي اقترحها نائب وزير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفياتي السيد فلاديمير بتروفسكي في اللجنة الاولى في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر وتقضي بأن نعهد الى الامم المتحدة بمهام مركز عالمي للوضوح العسكري . ويمكن للدول أن تزود المركز على أساس طوعي بالبيانات الخاصة بالقوة العدائية لقواتها العسكرية وأسلحتها الرئيسية بما فيها الدبابات والمركبات المدرعة والطائرات والسفن والغواصات والقذائف النووية ، ومنصات إطلاقها وما الى ذلك . وعلينا ألا ننسى أنه في حين تقوم بعض الدول بتنفيذ تدابير نزع السلاح في بعض

المجالات ، تعمل خطوك الانتاج العسكري لدول أخرى بكامل طاقتها في نفس تلك المجالات أو في مجالات أخرى . ولذلك فمن الضروري أن ننظر الى الصورة العالمية الحقيقية في المقام الاول . والامر الثاني الأكثر أهمية هو أن نجعل نزع السلاح الفائز الوحيد في هذا المجال - أو بعبارة أخرى الحيلولة دون أن يتغلب سباق التسلح في أماكن أخرى من العالم على عملية تخفيض التسلح في أماكن مثل أوروبا .

ونشعر بالتفاؤل بشأن مستقبل هيئة نزع السلاح - لأن بعض التقدم قد أحرز مؤخرا ، ولأن عملها يجري تحديثه على أساس مقترحاتها هي . ونرى أن هذه التطورات مؤشر جدير بالترحيب لأنه يبين أن الهيئة قد أصبحت آلية فعالة حقا من آليات الأمم المتحدة في هذا المجال الهام .

ولاشك أن المحفل الدائم الرئيسي لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف وهو مؤتمر نزع السلاح حيوي لنجاح عملية نزع السلاح العالمي . وتعلق جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أهمية كبيرة على انجاح أعمال هذا المحفل الرئيسي وترى أن تحسين فعالية المؤتمر في العمل على التوصل الى نتائج عملية أمر ملح ويتسم بالأهمية القصوى .

وفي رأينا أن المؤتمر ينبغي أن يحقق ثلاثة أهداف محددة في عام ١٩٩١ وهي :

الانتهاء من صياغة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ؛ ووضع خطة عملية تسير عليها المناقشة الخاصة بالحظر الشامل للتجارب النووية ؛ والشروع في مناقشة مضمونية بشأن إيجاد السبل الكفيلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ويجب أن تفتنم جميع هيئات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة الفرعة التي تتيحها الحالة الدولية المؤاتية التي تتشكل الآن . وعليها أن تدفع بأنشطتها قدما الى الامام ، وتجعلها أكثر توجها نحو تحقيق النتائج ، وأن تعمل في المقام الأول من أجل تحقيق نتائج عملية ، فهذا هو المعنى الحقيقي لنزع السلاح .

السيد توت (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بادئ ذي

بدء ، سيدي الرئيس ، أن أضم صوتي الى من سبقوني في الاعراب عن ارتياحهم لانتخابكم رئيسا . وأطمئنكم الى أن وفدي سيبدل أقصى ما في وسعه ليعاونكم أنتم وزملاءكم في المكتب على الوفاء بمسؤوليتكم .

كما أنني أرحب بالسيد أكاهي وكيل الأمين العام وأعرب عن تقديرنا له وللأمانة العامة لكفاءة أدائها .

منذ دورة اللجنة الأولى في العام الماضي حلت على العلاقات الدولية تغيرات لم يسبق لها مثيل . وربما كانت تلك التغيرات أهد عمقا في أوروبا ، حيث أنه نتيجة لتحسن العلاقات بين الدولتين العظميين ، وبين الشرق والغرب ، بدأت مجموعة سياسية جديدة تبرز في الأفق . فلقد جنحت بلدان وسط أوروبا وشرقها الى احلال نظم ديمقراطية تقوم على الاقتصاد السوقي الحر محل المجتمعات التي تنفرد فيها الاحزاب الشيوعية بالحكم . وبلغت التغيرات الجذرية أوجها ، مؤخرا ، بتوحيد ألمانيا الذي أعاد للشعب الألماني سيادته كاملة على دولته . وبثت تلك الاحداث مزيدا من التوقعات فيما يتصل بفكرة أوروبا الموحدة ، وهيأت مناخا سياسيا ممتازا للاختتام الناجح للمرحلة الأولى من مفاوضات نزع السلاح الأوروبية ، وللاجتماع القادم للدول المشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

وإن ألقينا نظرة خارج أوروبا ، سنلمس أيضا في أنحاء عديدة من العالم الاشارة الايجابية لتحسن العلاقات الدولية . كما أن عملية تجديد الأمم المتحدة وبعث حيويتها من خلال الجهود الدولية ماضية قدما ولم يعد ممكنا نبذ المنظمة باعتبارها بيروقراطية عديمة الكفاءة والفعالية . فغيما يتعلق بمهمتها الاساسية أي صيانة السلم والأمن الدوليين حسبما ينص الميثاق ، أثبتت الأمم المتحدة بالفعل اقتدارا في الاداء . ذلك أن التسويات ، نهائية كانت أم جزئية ، التي تحققت بفضل المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة ، في عدد من الصراعات الاقليمية الخطيرة ، من بينها ، الحرب بين العراق وايران ، والحالة في ناميبيا ، وأمريكا الوسطى ، وأفغانستان ، وكمبوديا تشكل جميعا قائمة مشهودة في غنى عن أي تعليقات اضافية .

ولقد تبدى في أزمة الخليج الراهنة مدى اجماع المجتمع الدولي في التصدي لتلك الاشكال من العدوان . كما يبين من الاجراءات المشتركة ، ومن تصميم مجلس الامن على حل الازمة تزايد هيبة هذا الجهاز الذي يعتبر أهم أجهزة الامم المتحدة والذي لم يعد ممزقا من جراء التنافس بين الدولتين العظميين . وسيكون رد السيادة الى بلد مقط ضحية للعدوان هو أول اختبار كامل للامن الجماعي من خلال الامم المتحدة . فضلا عن المهمة الرئيسية المتمثلة في منع السلم وصونه ، تبذل المنظمة العالمية جهودا هامة لمجابهة التحديات الناشئة عن مشاكل التكافل .

إن تحسن العلاقات الدولية واكبه تقدم في مجالي الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ولقد سبق التنويه بأول معاهدة خاصة بالقوات التقليدية في أوروبا فهي من شأنها أن تخفض الى حد كبير الامكانيات العسكرية لأي صراع مسلح في أوروبا . كما أن محادثات نزع السلاح السوفياتية الامريكية أسفرت عن نتائج في بعض الميادين الهامة ، من بينها الاتفاق الثنائي على ازالة معظم المخزونات الحالية من الاسلحة الكيميائية ، وتوقيع بروتوكولي التحقق المقرر الحاقهما بالمعاهدتين الثنائيتين بشأن التجارب النووية لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .

ولكن شمة تناقض مقلق بين الاتجاهات الايجابية في السياسة الدولية ، والتقدم المحرز على الصعيدين الثنائي والاقليمي في ميدان نزع السلاح وانعدام النتائج والامكانيات فيما يتعلق بنزع السلاح على الصعيد المتعدد الاطراف . كما أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية كان محبطا من حيث أنه لم يتسن فيه التوصل الى أي اتفاق بشأن اصدار وثيقة ختامية مما أضاف بندا آخر الى السجل السلبي لنشاط نزع السلاح المتعدد الاطراف .

وليس تحليل الحالة والوقوف على أسباب ذلك الغفل المتكرر بالامر الهين على الإطلاق ، إذ لا يمكن تقديم اجابة قاطعة ، تنحى باللائمة على أي دولة أو مجموعة من الدول ، فالموقف أشد تعقدا وكذا حل مشاكل نزع السلاح متعدد الاطراف . والواقع أن الامر يستلزم مراعاة أن دولا كثيرة ليست على استعداد لأن تقنع بحالة معظم الخيارات الأمنية فيها حكر على مجموعة متميزة من البلدان . وجدير بالذكر أن مسألة تحديد

أهداف مغرطة الطموح مع عدم أخذ الحقائق في الاعتبار باتت تشكل حجر عثرة في نشاط نزع السلاح داخل الاطار متعدد الاطراف . وكلما أسرعنا بإدراك أن نزع السلاح عملية مهتمة التطور تتطلب اتباع نهج تدريجي وواقعي والتماس الحلول على أساس مرحلي مستحاج لنا فرص أفضل لبدء مفاوضات هادئة والتغلب على الخلافات .

ولقد تبين للمجتمع الدولي أيضا المشاكل المتعلقة بعمل محافل نزع السلاح متعددة الاطراف وما يكتنفها من جمود . ومن ثم اتخذت بعض التدابير الاجرائية لتحسين فعالية تلك الهيئات ، وتبنت الاثار الايجابية الاولى لتلك التدابير التنظيمية في دورة هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح في عام ١٩٩٠ . بيد أنه انطلاقا من مبدأ تكامل الشكل والمضمون ، لا بد أيضا من ادخال بعض التغييرات على نهج المشاركين فيما يتصل بالمضمون وذلك شرط ضروري مسبق إن كنا نبغي دفع قضية نزع السلاح المتعدد الاطراف قدما .

لاتزال المفاوضات بشأن فرض حظر شامل وعالمي على الأسلحة الكيميائية أكثر ميادين جهود نزع السلاح المتعدد الأطراف مدعاة للتفاؤل . والواقع إنه كثيراً ما يتردد أن المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية تشكل البند الوحيد في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي تحرز بمددته نتائج جوهرية . ولكن من المؤسف ، أننا نلمس في ذلك المجال أيضا تعثر تعددية الأطراف . فعلى الرغم من المناخ السياسي المؤاتى الناشئ عن المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا العام الماضي بشأن الأسلحة الكيميائية ، ليس بمقدور الهيئة العاملة المختمة التابعة لمؤتمر نزع السلاح أن تشير الى أي إنجازات هامة في الجهود التفاوضية هذا العام . ومرة أخرى ، نجد في المجال ذاته تناقضا حادا ، ففي حين كان من المتعين احراز تلك النتائج في اطار النشاط المتعدد الأطراف ، توصلت الدولتان العظميان الى اتفاق بشأن تدمير معظم مخزونهما من الأسلحة الكيميائية ، على أن يتم القضاء عليها بالكامل متى عقدت اتفاقية متعددة الأطراف تحظر الأسلحة الكيميائية ودخلت المرحلة الاخيرة من تنفيذها على الوجه الاكمل .

ونحن على بينة من أن الاتفاق الثنائي السوفياتي - الأمريكي لم يشر حماسا لدى جميع الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح . إلا أننا مازلنا على اعتقادنا بأنه انجاز هام يبرهن بوضوح على أن النوايا الخالصة لا يمكن إلا تحقق نتائج مهما تكن العقبات التي يتعين تخطيها .

إن أعمال اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية والشابعة لمؤتمر نزع السلاح ملطت الضوء هذا العام على عدد من القضايا السياسية الهامة التي تشمل بالاتفاقية القادمة والتي مازالت معلقة ، مما يتعين معه على أطراف المفاوضات أن تتخذ قرارات سياسية كبرى بشأن تلك المسائل ومن بينها التحقق ببناء على تحد والتحقيق المخصص ، وقضية العالمية ، والحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية وتوفير المساعدة والحماية في مواجهة الأسلحة الكيميائية ، وتطبيق علوم الكيمياء في الأغراض السلمية والنهوض به من خلال التعاون الدولي والجزاءات ، والمركز السياسي والاجرائي للمجلس التنفيذي المقرر انشاؤه بموجب الاتفاقية .

وقد يتطلب حجم هذه المشاكل التدخل على مستوى سياسي عال . وفي هذا السياق ، ندرس باهتمام فكرة عقد جلسة لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية لإعطاء زخم سياسي لهدف تذليل المشكلات الراهنة التي تمنع اللجنة المختصة من المضي قدما نحو انتهاء المفاوضات . ومع ذلك ، فأننا لا نجد أي مفرى من عقد مثل هذا الاجتماع الهام الا اذا كانت هناك فرصة معقولة ، بعد قيام الخبراء بالاعمال التحضيرية اللازمة ، للتغلب على الخلافات وتشجيع وضع صيغة نهائية لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، نتطلع الى المشاورات المقرر ان يعقدها رئيس اللجنة المختصة ، السفير هيلتينوس ، ممثل السويد ، خلال الدورة الراهنة للجنة الاولى .

ومن سوء الطالع أن المفاوضات الجادة بشأن نزع السلاح النووي والمسائل المتعلقة به تجرى على مستوى شنائي فقط . ومما له أهمية قصوى ان تصل المحادثات السوفياتية الامريكية بشأن تخفيض الاسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية الى خاتمة قبل نهاية هذا العام . ومع أن الخطوط العامة الظاهرة الآن للمعاهدة المقبلة الخاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، لا تعطينا نفس الصورة الحسنة التي ارتسمت في الازمان وقت إعلان النية في تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، فإن من الضروري مع ذلك عقد هذه المعاهدة توطئة للتفاوض على إجراء المزيد من التخفيضات الثنائية ، وإشراك الدول النووية الاخرى ، حيثما كان ذلك مطلوبا ، في عملية نزع السلاح . ويبدو أن النهج التدريجي أفضل نهج يمكن اتباعه في هذا الميدان أيضا .

وبالإضافة الى الجهود الثنائية ، توجد بوادر مشجعة أيضا على المستوى الإقليمي . اننا نرحب بإعلان منظمة حلف شمال الأطلسي عن استعدادها للتخلص من جميع قذائف المدفعية النووية الموجودة لديها ، باعتبار ذلك تدبيرا مكملا لنتيجة المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية القصيرة المدى ، التي متبداً بعد إبرام الاتفاق الاول الخام بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . ومتى تحققت هذه الخطوات فإنها ستعزز فكرة الإقلال من الاعتماد على الاسلحة النووية .

ولا شك في ان أهم حدث وقع هذا العام في دبلوماسية نزع السلاح المتمسدة
الاطراف ، يتمثل في انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع لاطراف معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية قبل بضعة أسابيع . وقد استعرض اداء المعاهدة منذ عام ١٩٨٥
استعراضا شاملا ، ويبدو ان ثمة عناصر عديدة ذات وجهة تطلعية الى الامام كانت محل
توافق في الآراء . ولكن نظرا للخلافات على بعض مسائل نزع السلاح - وخاصة مسألة الحظر
الشامل للتجارب - لم يتسن التوصل الى اتفاق على النص المكتمل تقريبا لمشروع
الوثيقة الختامية . وهذا التطور يدعو للأسف الشديد ، لانه كان من شأن عقد مؤتمر
استعراضي ناجح ان ييسر بدرجة كبيرة احتمالات توسيع نطاق المعاهدة الى ما بعد عام
١٩٩٥ ، وأن يساعد أيضا في الحفاظ على قدر من الوفاق في عملية نزع السلاح المتعددة
الاطراف . كما أدى ذلك الى وضع لا يعرف فيه من هم الفائزين هل هم الذين راحوا يلحون
على اخذ تدابير جذرية لنزع السلاح ، أم الذين كانوا راغبين في إهمال دور المحافل
المتعددة الاطراف لنزع السلاح النووي . والحقيقة المحزنة ان هذا الفشل زاد من عدد
الخاصين - أي الدول التي تعتقد بوجود مستقبل لعملية نزع السلاح المتعدد الاطراف ،
والتي لا ترغب بتاتا في أن تكون مساهمة في تفككها .

وفي ظل الظروف الحالية ، ينبغي للدول الاطراف ان تحاول الإبقاء على ما أبدي
من اهتمام بالحفاظ على نظام عدم الانتشار الحالي ، وتعزيز هذا الاهتمام ، والاستفادة
من توافق الرأي الذي بدأ يظهر حول بعض العناصر المضمونية للمعاهدة .

وربما كان أحد هذه العناصر مسألة منع الهجمات على المنشآت النووية . وقد
عالج مؤتمر نزع السلاح هذه المسألة أيضا في اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية ، التي
كان لهنغاريا شرف رئاستها هذا العام ، ولكن للأسف ، لم يتم تحقيق أي تقدم يذكر .
وهذا ما يدعونا الى إيلاء أهمية كبيرة لحقيقة ان المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم
الانتشار قد درس هذه المشكلة بتان ، وتوصل على ما يبدو الى بعض المقترحات المضمونية
والاجرائية ومن بينها فكرة عقد مؤتمر دبلوماسي منفصل . وكان هذا الاهتمام واضحا ليس
فقط لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، التي
تتوقع إذ تفي بالتزاماتها التعاهدية الحصول على عائد أمني مقابل ذلك ، بل أيضا

لدى الدول الاطراف الحائزة للأسلحة النووية . وأود أن أشير هنا الى أن وفد بلادي سيقدم في وقت لاحق من عمل اللجنة أفكارا أخرى لمشاطرتها مع بقية الوفود .

والفكرة الأخرى التي يجدر الإشارة إليها هنا هي مسألة ضمانات الأمن السلبية . فقد ركز المؤتمر الاستعراضي بمورة خاصة على مناقشة هذه المشكلة . واذ أكد من جديد على موقف بلادي ، أود أن أعلن مايلي : أن من حق البلدان التي نبذت الخيار النووي - سواء كانت أعضاء في الاخلاف العسكرية أم لا - ان تطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تأخذ على عاتقها التزاما دوليا ملزما قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في أي ظرف كان ضد الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لا تمتلك تلك الأسلحة ولا تضعها في أراضيها . هذا هو الأساس الذي ستكون هنغاريا مستعدة أن تتابع ، بناء عليه ، المفاوضات التي قد تتخذ أيضا شكل مؤتمر دبلوماسي على النحو المقترح في المؤتمر الاستعراضي .

ويحملنا استعراض معاهدة عدم الانتشار ، واداء المعاهدة لوظائفها لغاية الآن ، ومشاكل الانتشار في المناطق الأخرى ، على تمؤر إمكان قيام الحاجة الى اتباع أسلوب بديل في معالجة ظاهرة الانتشار . وقد يكون اتباع نهج متكامل مكملا فقّالا للجهود الحالية لمعالجة مسألة الانتشار . وسيتطلب هذا النهج تحديد الخصائص المشتركة - السياسية والفنية - وتحديد الفوارق بين التكنولوجيات الموجهة نحو الأغراض السلمية والموجهة نحو الأغراض العسكرية ، ومعالجة خاصة للتكنولوجيات الشائبة الغرض . وفي السنوات الأخيرة كشفت التدابير الجزئية المتخذة حتى الآن للحد من الانتشار عن عيوبها ، وقد يكون اعتماد نهج متكامل هو الحل بالنسبة للمجتمع الدولي لمواجهة هذا التحدي . وفي هذا السياق ، قد ينظر في إنشاء فريق للخبراء للشرع بالعمل وفقا للأسس المقترحة ، ومحاولة وضع مجموعة من المبادئ التي تحكم الأعمال المقبلة .

ولاتزال مسألة الحظر الشامل للتجارب - التي تبين انها العقبة الرئيسية في طريق التوصل الى وثيقة ختامية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار - تشكل حجر

زاوية في نزع السلاح المتعدد الاطراف . وبعد سنوات عديدة من المحاولات غير المجدية الرامية الى إنشاء هيئة فرعية ، استطاع مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب النووية وصياغة الولاية اللازمة لعملها . وكان هذا في حد ذاته من بين المنجزات التي حققها هذا العام مؤتمر نزع السلاح . ويحدونا وطيد الامل في أن تكون اعادة تكوين تلك الهيئة الفرعية في عام ١٩٩١ ، بولايتها الحالية باعتبارها هدفا أدنى ، أمرا معززا كذلك للجهود الشناثية في هذا الميدان .

وقد يصبح مؤتمر التعديل المقبل للدول الاطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء معلما آخر في نزع السلاح المتعدد الاطراف ، لأنه لا يسعنا أن نخفق مرة أخرى . ونحن نعتقد ان مؤتمر التعديل يمكن ان يعتبر ناجحا اذا أسفر عن نتائج تطلعية ، تتعامل مع حظر التجارب الشامل على انه هدف سيتحقق على مراحل وتعطي زخما مياسيا للجهود ذات الصلة المتعددة الاطراف ، وتتضمن التزاما بوضع نظام مناسب للتحقق وبتشغيله .

ويتوقع من الدورة الراهنة للجنة الاولى ان تعالج مسألة المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة الأسلحة البكتريولوجية المزمع عقده خلال العام المقبل . وفي رأينا ، ان هذا المؤتمر - الى جانب استعراضه للفترة التي مرت منذ الاستعراض الاخير في عام ١٩٨٦ - ينبغي ان يكون موجها نحو المستقبل ، وأن ينصرف الى وضع سُبل للتحقق واتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة وزيادة الشفافية . واننا نعتقد أن هذه الاهداف ليست صعبة المنال ، ويمكن للمؤتمر أن يصبح في النهاية من بين الامثلة النادرة على النجاح الدبلوماسي في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف .

إن التقدم ، الذي لم يسبق له مثيل ، المحرز في مفاوضات غينيا بشأن خفض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا يدل على أنه رغم تعقد المسألة والمعوقات الكامنة في التوفيق بين المصالح الأمنية الأساسية ، فإن جهود نزع السلاح يمكن أن تنجح عندما تُطرح الخلافات جانباً وتُركّز الجهود على مجالات الاتفاق . ومع التحقق المتوقع لآمالنا التي تقوم على أساس متين ، سيشهد العالم نوعاً من النتائج السريعة الملموسة ، نوعاً لم يسبق له مثيل في تاريخ نزع السلاح . والاتفاق الأول المتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا ، والمنتظر التوقيع عليه في اجتماع قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في وقت لاحق من هذا الخريف ، والذي ستتبعه اتفاقات أخرى ، سيمكن من مراعاة مصالح بلادي ، ومن تحقيق نواياها في أن تسعى إلى ضمان أمنها خارج الأحلاف العسكرية ، من خلال خفض الملموس لوسائل المواجهة العسكرية ، وفي إطار نظام أوروبي جديد للأمن الجماعي يقوم على التعاون بين دول متكافئة ذات سيادة . وهذه هي الروح التي تشارك بها هونغارييا في المحادثات الحالية المتملة بنزع السلاح والأمن في أوروبا ، وستشارك بها أيضاً في المحادثات المقبلة .

وقد أظهر تاريخ نزع السلاح ما لتدابير بناء الثقة وزيادة الانفتاح والوضوح من أثر طيب ، لا على المناخ المحيط بالمفاوضات فحسب ، وإنما أيضاً على المفاهيم الأمنية للأطراف المعنية . وهونغارييا نصير قوي للانفتاح المزايد . وقد دلت على ذلك بالأفعال الملموسة . وسأقتصر هنا على التنويه بالخطوات ذات الملة التي اتخذناها هذا العام : زدنا أعضاء مؤتمر نزع السلاح ببيانات مستفيضة عن صناعتنا الكيميائية السلمية والأنشطة التجارية المتملة بالاتفاقية المقبلة الخاصة بالأسلحة الكيميائية ، وذلك وفقاً لمبادرتنا التي بدأناها في العام الماضي ، والتي أعلنّا فيها نيتنا على الامتثال ، من ذلك الحين فصاعداً ، لمشروع أحكام الاتفاقية . كما قدمنا معلومات مفصلة عن الإصلاحات الجارية في القوات المسلحة الهونغارية ، وعن هيكلها الحالي وقوتها الراهنة . وبدأنا الاشتراك في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ عن الميزانيات العسكرية . واستقبلنا في هونغارييا مفاوضين من محادثات تخفيض القوات التقليدية في

أوروبا ، وأتحتنا لهم فرصة لدراسة المعدات العسكرية التي تستخدمها قواتنا المسلحة ، والتي قد تتأثر بأحكام الاتفاق المتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا .

كما ان هنفاريا كانت تستهدف تعزيز الانفتاح والوضوح عندما أيّدت منذ البداية فكرة إنشاء نظام السماوات المفتوحة ، واضطعت بدور نشط في تنظيم المؤتمر المكّرس لهذه المسألة . وإثناء جولتي أوتوا وبودابست لمؤتمر السماوات المفتوحة ، وُضع الإطار العام للنظام ، وتم التوصل الى اتفاق على عدد من الأمور العملية . أما فيما يتعلق بالاداء الفعلي للنظام ، فثمة خلافات مفاهيمية ما زالت قائمة ، والمواءمة بينها تتطلب أن تتخذ الاطراف المتفاوضة قرارات سياسية . وفي رأينا انه بعد الانتهاء من المرحلة الاولى من المحادثات المتعلقة بالقوات التقليدية فسي أوروبا ، ستكون هناك إمكانية لاستئناف أعمال مؤتمر السماوات المفتوحة . ونحن على اقتناع بأن المفاوضات ، إذا ما وفرت لهم القرارات السياسية اللازمة ، سيتمكنون على وجه السرعة من إنشاء نظام السماوات المفتوحة ، الذي سيكون بمثابة العنصر الاول لجيل جديدا من تدابير بناء الثقة .

وعندما نحاول تحليل المشاكل التي تعترض جهاز نزع السلاح المتعدد الاطراف المعتل ، ينبغي أن نتجنب البحث عن نلقي عليهم اللوم عن قصور الماضي . فما نحتاج إليه هو التخلي عن الافكار القديمة ونبذ المواقف العتيقة والتكيف مع بيئة دولية تتغير بسرعة وبشكل جوهري . ولا يجوز رفض الافكار لانها تأتي من بلد بعينه أو من خصم محتمل . ففي هذا العهد الجديد ستتخذ المشاكل الامنية وقضايا نزع السلاح أشكالاً وأبعاداً مختلفة ، وقد لا يكون من العملي حلّها بالنهج القديمة التي كان البحث فيها عن الحلول يجري في إطار محدود جدا . وهنا تصبح تعددية الاطراف أمراً لا غنى عنه . وتشير التطورات الحالية الى انه بينما تتحول المواجهة بين الشرق والغرب الى ذكريات مؤلمة ، ثمة خط فاصل جديد بين الشمال والجنوب بدأ في الظهور . وسيكون خطأ فادحاً من المجتمع الدولي وفشلاً ذريعاً من المشاركين في السياسة الدولية أن يجلسوا مكتوفي الايدي ويتركوا هذه الحالة المشؤومة تتجلى خباياها ، لا سيما فيما يخص قضايا الامن ونزع السلاح .

إن أمثلة النجاح التي أحرزت والنتائج المتوقعة في ميدان نزع السلاح خارج الإطار متعدد الاطراف تؤدي لا محالة الى السؤال التالي : ما هو مصير جهود نزع السلاح متعددة الاطراف ؟ هل هناك حاجة إليها على الإطلاق ؟ والسؤال نفسه كثيرا ما يثار حول معاهدة عدم الانتشار ، ونعتقد أن الإجابة واحدة في الحالتين . فهذا النوع من الدبلوماسية من السهل انتقاده وتعيين أوجه القصور فيه ، ولكن شمة حقيقة تظل قائمة هي أن المجتمع الدولي سيكون أسوأ حالا بدون هذه الآلية ، وسيحرم من وسيلة لتحقيق أمنه عن طريق نزع السلاح في إطار متعدد الاطراف .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد السفير رانا ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الاولى . إن نيبال والمملكة المتحدة تربطهما منذ سنوات عديدة علاقات وثيقة من المداقمة والتعاون ، علاقات تقدرها بلادي تقديرا عاليا . وبالتالي ، فمن دواعي سرورنا البالغ أن نرى سفير نيبال في مقعد الرئاسة . كما أن سمعتكم الشخصية الرفيعة التي أكدتها إسهاماتكم في مجلس الأمن والجمعية العامة على حد سواء ، تمنحنا كل الحق في الثقة بحسن قيادتكم للجنة في الاسابيع المقبلة .

كان عام ١٩٩٠ عام مفارقات مثيرة - كان عام معجزات في أوروبا : انهيار الحواجز بين الشرق والغرب ، وإعادة بناء ألمانيا الموحدة ، وحدث تخفيف جذري في مستويات القوات المسلحة ، وكان عام عنف في قارة أخرى ، استخدم فيه العراق قوة عسكرية ساحقة لارتكاب عدوان لا مبرر له ضد جارتها ضعيف .

إن أبرز معالم التقدم نحو التطبيع بين الشرق والغرب معروفة للجميع . ولعلها تتلخص فيما تفتق عنه اجتماع قمة لندن الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في تموز/يوليه من هذا العام ، من الدعوة الى إصدار إعلان مشترك بين الدول الاعضاء في الحلفين القائمين في أوروبا ، يوضح أننا لم نعد خصوما ، ويناشد الدول الأخرى الاعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الانضمام الى هذا الالتزام بعدم الاعتداء . وكما أعلن في اجتماع قمة لندن فإن :

"أوروبا بدأت عهدا جديدا مبشرا بالخير ... واليوم يبدأ حلفنا

مرحلة تحوّل كبرى" .

والمملكة المتحدة ، فيما يخصها ، درست هذا العام خيارات لتغيير سياساتها الدفاعية ، على ضوء التوقيع والتنفيذ المتوقعين للاتفاق الخاص بالقوات التقليدية في أوروبا . ومع اقتراب هذا الاحتمال الآن ، قد تفكر المملكة المتحدة في تخفيض قواتها المرابطة في ألمانيا الى نصف قوتها الحالية تقريبا في منتصف التسعينات . فمن كان يفكر ، حتى قبل عام واحد ، أن هذه التغييرات الكاسحة ستحدث بمثل هذه السرعة وإيهما يدهشنا أكثر سرعة التغيير أم مداه ؟

إن تحديد الأسلحة ونزع السلاح يزدهران بين الشرق والغرب . فإين يقف من ذلك نزع السلاح العالمي الشامل ، الذي هو شأن الأمم المتحدة وشأن مؤتمر نزع السلاح ؟ قد يكون جواب المنتقدين انه "على هامش الأحداث" . ولا أعتقد أن هذا صحيح ، ولكنني أظن أننا نتفق جميعا على أن الأمم المتحدة ينبغي لها ، بل ويمكنها ، أن تفعل المزيد .

من أهم الجوانب المضيئة للتطورات المثيرة في الخليج قوة وتماسك رد فعل المجتمع الدولي عن طريق أجهزة الأمم المتحدة . إن الأمم المتحدة تفي بدور حفظ السلام الذي أرادته مؤسسوها لها . لكن هذه كانت حالة من التصرف ضد العدوان عندما يقع . فإلا ينبغي للأمم المتحدة أن تتصرف للحد من أدوات العدوان قبل استخدامها ، على أمل تجنب استخدامها ؟

إن التحديد الشامل للأسلحة واتفاقات نزع السلاح طريقة واحدة يمكن للأمم المتحدة أن تقيد بها أسلحة الحرب ، وساتطرق إلى هذا الجانب بشكل أوثق بعد هنيئة ، لأنني أود أن أتناول أولا جانباً آخر - النفوذ الذي يمكن للأمم المتحدة أن تمارسه في الحالات الإقليمية ودون الإقليمية ، وخاصة في المناطق التي لم يتحقق فيها الكثير للحد من تراكم الأسلحة ، فهنا ، بعد كل شيء ، تكمن أكبر مخاطر استخدام السلاح . إن دور الأمم المتحدة في هذه الحالات أقل وضوحاً ، كما أن هناك أيضاً جميع أنواع الحساسيات . مع هذا يجب على الأمم المتحدة ألا تقف جانباً .

أولاً ، لا بد أن يكون هناك وضوح أكبر بشأن مدى اهتمام الأمم المتحدة . لقد تركز الاهتمام حتى الآن على المواجهة بين الشرق والغرب مع التكسب الكبير الذي أت إليه . وإن كان هذا مفهوماً في الماضي ، فإنه لم يعد وجيهاً الآن . ويوجد الكثير الذي ينبغي القيام به بين الشرق والغرب . لكن ، على الأقل ، بدأت العملية على نحو طيب وزخمها قوي . والنجاح الكبير الذي تحقق في أوروبا حول الاضواء إلى أجزاء أخرى من العالم .

لقد أصبح من البديهيات أننا نتحول من عالم ثنائي القطب إلى عالم متعدد الاقطاب . وانتشار الأسلحة إلى مناطق بها توترات سياسية حادة يشكل أحد أكثر التطورات المثيرة للقلق التي جرت في السنوات الأخيرة . وكانت الأمم المتحدة في أغلب الأحوال تفضي النظر عن هذا الجانب . وأحداث الخليج تبين كيف أن هذا لم يكن واقعياً . إن قوات العراق المسلحة يبلغ تعدادها مليون فرد تقريباً ، وهي مزودة بنحو ٥٠٠ دبابة ميدان رئيسية . والعراق لديه عشرات القذائف ومئات الطائرات ، وقد استخدم في

الماضي أكثر أنواع الأسلحة بفضا ، الأسلحة الكيميائية . وكانت القوات المسلحة للغازي ٥٠ مثلا من حجم قوات ضحيته .

لا يمكن للأمم المتحدة أن تواصل ادعاء علاج مشكلة التسلح إذا ما قُصرت أساسا على أوروبا وأمريكا الشمالية . فلتكن اللجنة الأولى هذه نقطة تحول في هذا الصدد . لا يكون هناك مزيد من القرارات التي تقيد عبارات تعني "أيتها الأمم المتحدة ، الشؤون الدولية خارج قارة أوروبا ليست من شؤونك" . ولنلتزم بالصراحة ، ولنعتترف بأن مشكلة التسلح المتجاوز الحد موجودة في كل منطقة من مناطق العالم تقريبا . ونرجوكم ألا تقولوا بعد الآن أن الدولتين العظميين هما وحدهما بحاجة إلى خفض قواتهما المسلحة . فحتى دولة صغيرة أو متوسطة الحجم يمكنها أن تقلب الاستقرار الإقليمي إذا تسلحت بأكثر مما تسلح به جيرانها .

وإذا ما سمح للأمم المتحدة في آخر الأمر أن تعلن رأيها بوضوح لتقييد تراكم القوة المسلحة في جميع مناطق العالم وخاصة في مناطق التوتر ، فإن ذلك في حد ذاته سيعطي صوت المجتمع الدولي سلطة جديدة . لكن تحذيرات الهيئة العالمية ، مهما كانت فعالة ، لن تكفي وحدها . وأنني أرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تساعد بطرق عملية أكثر . وأود أن أذكر اثنتين منها .

الطريقة الأولى تتعلق بنقل الأسلحة . إن الأسلحة ، بما فيها أكثرها تقدما ، يجري تداولها بين الدول على نطاق واسع . وفي الواقع ، أنه بينما لا يمكن تصحيح أوجه عدم التناظر المهددة بالخطر داخل أي منطقة بالتساوي عند مستوى أدنى ، فإن ثاني أحسن الطرق هو التساوي عند مستوى أعلى . إن لكل بلد حقه السيادي في تقرير أية أسلحة يحتاجها لحماية مصالحه الوطنية . فضلا عن ذلك يمكن لبعض القدر من تقسيم العمل بين الحلفاء في إنتاج الأسلحة أن يساعد على خفض النفقات .

لكن هناك جانبا مظلما في تجارة الأسلحة . إن توفر الأسلحة بسهولة قد يمكن دولة معينة من بناء ترساناتها بما يتجاوز حاجات الدفاع إلى مستويات أكثر تناسبا مع الاطماع العدوانية . ويمكن لتجارة الأسلحة أن تساعد على اتقاد سباق التسلح في مناطق التوتر . وعلى أسوأ الظروف ، فإن الذين يشاركون في أنشطة تجارة الأسلحة

السرية يوجهون جهودهم الى تشجيع الدول على توجيه مواردها الى شراء أسلحة ربما لم يكن لها أن تسعى الى الحصول عليها . إن على الحكومات واجبا ، أولا ، أن تمنع بيع الأسلحة غير المشروع من أراضيها ، وثانيا ، أن تراقب الصفقات المشروعة بطريقة مسؤولة .

لقد اعترفت الجمعية العامة بالفعل بواجبها للتصرف في هذا المجال . وقيام الأمم المتحدة بإعداد دراسة بشأن الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز الشفافية في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي يلقي الترحيب منا بشكل خاص . إن الدراسة دليل على الدور الفريد الذي يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به في مناقشة الأسلحة التقليدية ، في ضوء المسؤولية العالمية عن الرقابة على تلك الأسلحة . والمملكة المتحدة ملتزمة بأداء دور كامل في الدراسة وتؤيد قيام الأمم المتحدة بوضع مجل بعمليات نقل الأسلحة يكون عالميا وغير تمييزي .

الطريقة العملية الثانية التي يمكن للأمم المتحدة أن تساعد بها عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي هي إنشاء مركز للمعلومات والاستشارة يوضع تحت تصرف الراغبين في العمل على تخفيض الأسلحة في مناطقهم . إن تحديد الأسلحة عمل معقد وصعب للغاية . وحتى إن توفرت الإرادة السياسية ، فإن مسألة التعرف على أفضل وسيلة لتحقيق الغاية المرغوب فيها يمكن أن تكون مثبطة . هناك شروة من التجارب متراكمة من عدد من الدوائر ، من بينها المفاوضات الأخيرة والراهنه بين الشرق والغرب . والدروس التي في مخيلتي تتراوح بين المبادئ العامة لتحديد الأسلحة والتقنيات المفصلة التي طبقت بنجاح . وعلى سبيل المثال ، ما هي العلاقة بين تخفيضات الأسلحة وتخفيف حدة التوترات السياسية ؟ ما هي أنواع الأسلحة التقليدية التي تهدد بالخطر بشكل خاص ، والتي تستحق بالتالي اهتماما بالغ الأولوية ؟ على أية معايير ينبغي أن تقدم تخفيضات الأسلحة ؟ كيف يمكن استخدام تدابير بناء الثقة ، وأي منها يتناسب مع أي مرحلة في عملية التوفيق ؟ ما هي عمليات التحقق التي يحتاج إليها ولاية أسلحة ؟ بل إن هناك مسائل مملدة بدرجة أكبر : ما هو تعريف دبابه أو قطعة مدفعية ؟ متى تعتبر طائرة تدريب طائرة مقاتلة ؟

والتقنيات بالطبع ينبغي أن تختلف لكي تلائم ظروف كل حالة . وعلى الرغم من ذلك ، لا ينبغي على المفاوضين أن يعيدوا اختراع العجلة في كل مرة . يجب أن يستفيدوا من خبرات الآخرين ويكيّفوها كما يرون ذلك مناسباً .

لقد قامت الأمم المتحدة بعمل نافع ، ولا سيما في إطار هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، وذلك بوضع مبادئ تدابير بناء الثقة والتحقق ، ويجري الآن تناول المعلومات الموضوعية . ولكن هذا ليس سوى جزء بسيط من هذا الميدان . وأرى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى تجميع المنهجيات التي استخدمت في المفاوضات الإقليمية ودون الإقليمية للحد من التسلح ونزع السلاح ، ولنقل ، على مدار العقدين الماضيين . وهذا التجميع ينبغي بعدئذ استكمالهما بما يستجد على أساس منتظم . ولا ينبغي لهذا أن يكون أكثر من تجميع للاتفاقات ذات الصلة مع تعليقات مختصرة على كل اتفاق بالنسبة لبعض الجوانب التي ذكرتها . والهدف الأساسي هو التأكد من أن كل المعلومات ستكون جاهزة ومتوافرة بسهولة في مكان واحد ومفهومة بيسر ، وملخص كهذا لن يكون جمعه مكلفاً . ويمكن تغطية التكلفة من الموارد المالية الحالية . فإذا رأت الوفود الأخرى ميزة في هذا الاقتراح ، فإن المملكة المتحدة ستكون على استعداد لتقديم مشروع قرار بغية اعتماده إن أمكن من قبل اللجنة الأولى .

وبجانب هذا الدور كمركز تجميع وتوزيع للمعلومات يمكن لإدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة القيام بدور تسهيلي نافع ، ولا سيما في المراحل الأولى من التحركات لإجراء مفاوضات إقليمية ودون إقليمية . وهذا ينبغي أن يتم بطريقة سريعة وحساسة ، وذلك بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية . ولكن يمكن عمل الكثير من خلال تنظيم الندوات المناسبة في الوقت المناسب ، وذلك بالاستجابة للطلبات المتعلقة بالمعلومات حول نوع منهجية التفاوض التي ذكرتها . والإسهام في هذا المسعى ليس مقصوراً على موظفي المقر في نيويورك وجنيف وإنما أيضاً موظفي المكاتب الإقليمية . وأعرف أن هذا يحدث الآن . ولقد قام وكيل الأمين العام أكاشي وموظفوه بعمل رائد في هذا الاتجاه ، وغيرهم أيضاً . وينبغي الاستمرار في هذا العمل .

إن الأنشطة التي ذكرتها هي العمل اليومي للأمم المتحدة ، وهذه الأنشطة مفيدة بالرغم من روتينيتها ، وأعود الآن الى العمل الذي يحظى بالعناوين البارزة وهو المفاوضات العالمية لنزع السلاح والحد من الأسلحة . لقد انتهينا لتونا من استعراض أحد أهم تدابير الحد من الأسلحة ، ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . إننا نتفاوض ، وأنا على ثقة ، بأننا سننتهي قريبا ، من التوصل الى اتفاق هام لنزع السلاح ، وهو اتفاقية الأسلحة الكيميائية .

لم يسفر المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار عن إصدار إعلان ختامي ، ولكنه أسفر عن نتائج هامة وإيجابية . ولقد أكد المؤتمر مرة أخرى على الأهمية الكبرى التي توليها الدول الأطراف للفعالية والحيوية المستمرين لمعاهدة عدم الانتشار . وتستمر الدول الأطراف في النظر الى المعاهدة كونها ضرورية للأمن العالمي ، وفي الواقع ، للأمن القومي لكل دولة على حدة في إطار الظروف الإقليمية لكل دولة .

ولقد قدم المؤتمر قوة دفع جديدة للمعاهدة من ناحية بعض السبل العملية . وعلى سبيل المثال ، تم التأكيد بقوة على ضرورة الملحة لامتنثال جميع الدول الأطراف بدقة ودون تحفظ للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار . كما جرى التأكيد على ضرورة أن تضمن الدول الأطراف عدم مساعدة الدول غير الأطراف في الحصول على القدرات النووية ، وجرى التأكيد أيضا على الالتزام القاطع للدول الأطراف بإبرام اتفاقات الضمانات ووضعها حيز النفاذ ، ولا سيما تلك الدول التي يجعل نشاطها النووي مثل هذه الضمانات أمرا قابلا للتطبيق ، وكذلك على أهمية تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والفائدة الكامنة في الاحكام ، الموجودة في المعاهدة ولكن لم تطبق حتى الآن ، والتي يمكن أن نسيّمها التفتيش بناء على تحد .

وطرحت عدة أفكار أخرى مفيدة تنتظر مزيدا من النظر والعمل ، وحضور فرنسا والصين للمرة الاولى كمراقبين في المؤتمر ، وما لقيه هذا الحضور من ترحيب أظهر المنزلة العالمية والنفوذ الذي تحظى به المعاهدة بين الاعضاء وخارجهم .

بعد ذلك جاء الخبر السار بانضمام موزامبيق الى معاهدة عدم الانتشار والسني تمت الإشارة إليه من جانب ممثل موزامبيق صباح اليوم . وهذا تطور هام نرحب به . وتامل حكومة بلادي أن تحذو كل الدول التي لم تصبح أطرافاً في المعاهدة حذو موزامبيق . وفي هذا الصدد نرحب أشد الترحيب بقرار البانيا في الانضمام أيضا الى المعاهدة .

لماذا ، إذن ، انتهى المؤتمر الامتراضي دون التوصل الى إعلان ختامي ، في عام ١٩٨٥ ، وهي فترة عجفاء فيما يتعلق بتجديد الأسلحة ونزع السلاح ، تيسر التوصل الى إعلان ختامي . أما في ١٩٩٠ ، وهي فترة نابضة مشيرة فيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي والنووي بين الشرق والغرب ، فقد تبين أن ذلك غير ممكن . هل هذا منطقي ؟ هذا أمر يؤسف له قطعاً ، حتى وإن أعاق الاتفاق وفد واحد .

في واقع الامر ، تحقق توافق الآراء حول كل المسائل تقريباً . إن نقطة الانهيار ، كما نعلم جميعاً ، كانت الحظر الشامل على التجارب ، وهي النقطة التي تضاربت بشأنها الآراء على نحو واسع . وموقف المملكة المتحدة يتجلى في أن الوقف الشامل للتجارب النووية هدف طويل المدى يجب أن يتم كجزء من عملية نزع سلاح فعالة وأن تلك العملية يجب أن تواصل كأولوية قصوى إجراء تخفيضات قوية وقابلة للتحقق في ترسانات الأسلحة النووية القائمة .

إن النهج الصائب لمزيد من الحد على إجراء التجارب هو في رأينا الاستمرار في المفاوضات المرحلية التي سبق وهدأتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونرحب بتشكيل اللجنة المختصة المعنية بالتجارب النووية في إطار مؤتمر نزع السلاح ، ونتطلع الى استئناف العمل الجوهري في كانون الثاني/يناير . إننا لا نظن أن عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للنظر في تعديل يمكن أن يحول تلك المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل أمر مناسب أو أن وقته قد حان . مع ذلك ، وفي حين أننا لسنا على استعداد للدخول في مفاوضات بشأن إجراء التعديل ، فسكون بالتأكيد على استعداد للمساهمة في المؤتمر لو استخدم كمنبر للمناقشات البناءة .

إننا نعتزف بأن وفودا أخرى كثيرة لها موقف مختلف وتود لو أمكن التوصل إلى حظر شامل على التجارب في المستقبل القريب . ولكن المسألة هي ما إذا كانت معاهدة عدم الانتشار ستصبح رهينة إنجاز جانب واحد من جوانب نزع السلاح النووي . وانطباعي هو أن الغالبية العظمى من الدول الأطراف ، بما فيها دول عديدة ترغب في التوصل إلى حظر شامل على التجارب ، تتمسك بمعاهدة عدم الانتشار كونها ذات قيمة في ذاتها وليست على استعداد للمخاطرة بمستقبلها بهذا النوع من الربط .

أنتقل الآن إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإزالة الأسلحة الكيميائية من ترسانات العالم . لقد تعاونت المملكة المتحدة لفترة طويلة مع البلدان الأخرى لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية وذلك من خلال اعتماد قيود فعالة على الصادرات الوطنية . وفي حزيران/يونيه قمنا بتوسيع نظام التحكم ليفطي ٢١ عنصرا من العناصر الأساسية لإنتاج الأسلحة الكيميائية .

بيد أن القيود المفروضة على التصدير لا تقلل بأي حال من أهمية مفاوضات جنيف بشأن عقد اتفاق عالمي شامل جديد من أجل التحريم الكلي للأسلحة الكيميائية . وتعتبر معاهدة الأسلحة الكيميائية ذات أولوية عالية بالنسبة للمملكة المتحدة . واطار العمل الخاص بها متفق عليه . بيد أنني أجد لزاماً علي أن أعترف بخيبة الأمل إزاء التقدم المحدود المحرز في هذا العام . إن الزخم الذي بدأ في مرحلة من المراحل من المرجح أن يقربنا من النجاح في إبرامها في وقت مبكر بدأ يضعف الآن على ما يبدو .

إن حكومتي تريد اتفاقاً في أقرب وقت ممكن . إننا نريد التحريم الفعال وهذا يعني تحريماً محبوباً بتحقيق مقنع ، وإلا فإنه ببساطة لن يخدم الغرض منه .

ويكمن الحل في إيجاد نظام للتفتيش بناء على تحد يكفل مستوى الثقة المطلوب . وقد بذلت المملكة المتحدة قدراً كبيراً من الجهد والموارد بغية تطوير هذا النظام . وقد أجرينا سلسلة من عمليات التفتيش بناء على تحد في أكثر مرافقنا الحكومية حساسية . ونتائج هذه العمليات قدمت في تقرير إلى مؤتمر نزع السلاح . وقد استهدفت تجاربنا وضع أسلوب عمل فعال يسمح ، عن طريق أساليب الوصول المنظم بإيجاد توازن بين المصالح الأمنية المشروعة ودرجة التدخل اللازمة للتحقق الفعال لأي موقع من المواقع . ونأمل أن يسهم عملنا التجريبي المفصل في تحقيق توافق الآراء بشأن هذه المسألة الحيوية في وقت مبكر .

لنجعل سنة ١٩٩١ السنة التي تعود فيها الحياة إلى المفاوضات بشأن تحريم الأسلحة الكيميائية . وإلا ضاعت منا فرصة هامة لتحريم هذا الشكل البغيض من أشكال الأسلحة .

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تذكّر اللجنة أنني في الجلسة التنظيمية ذكرت أنه ، بناء على طلب رئيس اللجنة المختصة المعنية بالأسلحة الكيميائية المنبثقة عن مؤتمر نزع السلاح ، السفير هيلتينيس ممثل السويد ، ستخصص جلسة غير رسمية هذا العام أيضاً ليبلغ فيها الوفود في اللجنة الأولى عن حالة

المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وليتسنى لكل الدول غير المشتركة في المفاوضات أن تعبر عن آرائها .

ويمكنني أن أبلغ اللجنة الآن بأن هذه الجلسة غير الرسمية ستعقد يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من الساعة ١٦/٠٠ الى الساعة ١٨/٠٠ في هذه القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥